No. 47857*

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and Algeria

Convention between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria on extradition. London, 11 July 2006

Entry into force: *27 March 2007 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 25*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 22 October 2010*

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et Algérie

Convention d'extradition entre le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire. Londres, 11 juillet 2006

Entrée en vigueur : *27 mars 2007 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 25*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, 22 octobre 2010*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

4- يسري أثر هذا النقض بعد مضي ستة (6) أشهر من تاريخ تبليغ الطرف الآخر كتابيا بهذا القرار.

إثباتا لذلك، وقع مفوضا الحكومتين على هذه الاتفاقية.

حرر بلندن في..... من نسختين أصليتين باللغتين الإنجليزية والعربية ولكل منهما نفس القوة.

عن حكـــومة المملكـــة المتـــحدة لبريطانيا العظمـــى وايرلندا الشمالية	**عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**
جـــون رايـــد	**الـــطيب بلعيـــز**
وزيـــر الداخليـــة	**وزير العدل، حافظ الأختام**

المادة 24

التصديق

يصدّق على هذه الاتفاقية طبقا للقواعد الدستورية السارية المفعول في كل من الدولتين.

المادة 25

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوما من تبادل وثائق التصديق.

المادة 26

تعديل الاتفاقية ونقضها

1- يجوز للطرفين الاتفاق على إدخال تعديلات على هذه الاتفاقية شريطة أن تتبع في ذلك نفس الإجراءات القانونية المقررة لدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

2- مع مراعاة أحكام الفقرة 3 من هذه المادة يستمر سريان هذه الاتفاقية لأجل غير محدد.

3- يجوز لأي من الطرفين نقض هذه الاتفاقية في أي وقت.

2- تطبق هذه الاتفاقية :

أ- بالنسبة للمملكة المتحدة : على بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وعلى كل إقليم آخر تخضع علاقاته الدولية لمسؤولية المملكة المتحدة والذي تم بموجبه توسيع هذه الاتفاقية عن طريق تبادل المذكرات بين الطرفين.

ب- على الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

3- يجوز أن تقوم إحدى الدولتين بنقض تطبيق هذه الاتفاقية على أي إقليم جرى توسيعها عليه طبقا للفقرة 2 من هذه المادة، عن طريق إشعار الدولة الأخرى كتابيا في ظرف ستة (06) أشهر عبر القناة الدبلوماسية.

4- يمكن للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أن تقدم طلبها الرامي إلى تسليم مجرم متواجد على أي إقليم يدخل في مجال تطبيق هذه الاتفاقية وفقا للفقرة 2 من هذه المادة، إلى حاكم ذلك الإقليم أو إلى أية سلطة مختصة أخرى الذي يتخذ القرار بنفسه أو يراجع حكومة المملكة المتحدة لتتخذ القرار في هذا الشأن. إن الطلب المقدم من أحد الأقاليم التي تطبق عليها هذه الاتفاقية طبقا للفقرة 2 من هذه المادة الرامي إلى تسليم مرتكب الجريمة الذي تم العثور عليه بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يمكن أن يقدم إلى حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أو إلى أية سلطة مختصة بهذا الإقليم شريطة أن يسمح قانونها وإجراءاتها الداخلية بذلك.

المادة 21

تبادل المعلومات حول النصوص التشريعية في مجال التسليم

يتبادل الطرفان المتعاقدان بطلب من أحدهما، المعلومات حول النصوص التشريعية الوطنية المتعلقة بتسليم المجرمين.

المادة 22

لغة المخاطبة

تحرر طلبات التسليم والوثائق المدعمة لها بلغة الدولة الطالبة وترفق بترجمة إلى لغة الدولة المطلوب منها التسليم.

المادة 23

مجال التطبيق

1- تطبق هذه الاتفاقية على الجرائم المرتكبة قبل أو بعد تاريخ دخولها حيز التنفيذ.

2- عندما تتسلم الدولة المطلوب منها مثل هذا الطلب، الذي ينبغي أن يتضمن المعلومات اللازمة تبت فيه وفقا للإجراءات التي ينص عليها قانونها. و توافق الدولة المطلوب منها على الطلب بصفة عاجلة إلا إذا كان ذلك يمس مصالحها الأساسية.

3- إذا هبطت الطائرة في أراضي دولة العبور و لم يكن هبوطها مقررا، يجوز للطرف الذي يطلب منه السماح بالعبور، بناء على طلب الحارس المرافق، اعتقال الشخص لمدة ثمان و أربعين ساعة(48) ريثما يتم تسلم طلب العبور الذي يتعين تقديمه وفقا لأحكام الفقرة 1 من هذه المادة .

المادة 19

التمثيل

يمنح كل طرف للطرف الآخر التمثيل القانوني المناسب بدون مصاريف إذا كان تشريعه الداخلي يجيز ذلك.

المادة 20

مصاريف التسليم

باستثناء مصاريف التحويل التي تتحملها الدولة الطالبة، تقع المصاريف المترتبة عن التسليم على عاتق الدولة التي تم على إقليمها التكفل بها.

المادة 16

إعادة التسليم لدولة أخرى

لا يجوز للدولة التي تم تسليم الشخص إليها، تسليم هذا الأخير إلى دولة أخرى، دون موافقة الطرف الذي سلمه لها، إلا إذا لم يغادر الشخص إقليم الدولة الطالبة أو عاد إليه حسب الشروط المقررة في الفقرة (أ) من المادة 14 من هذه الاتفاقية.

المادة 17

هروب الشخص المطلوب تسليمه

إذا تهرب الشخص الذي تم تسليمه قبل انتهاء إجراءات متابعته أو من تنفيذ عقوبة و رجع إلى إقليم الدولة التي طلب منها التسليم، يعاد تسليمه بعد تقديم طلب جديد دون حاجة إلى دعمه بمستندات، ما لم تطرأ وقائع جديدة تبرر طلب مستندات أخرى.

المادة 18

العبـــــــور

1- في حالة تسليم شخص إلى أحد الطرفين من دولة ثالثة عبر أراضي الطرف الآخر، يطلب الطرف الذي يتعين تسليم الشخص له من الطرف الآخر أن يأذن لذلك الشخص بعبور أراضيه. و لا يسري هذا في حالة النقل الجوي إذا كانت الطائرة لن تهبط في أراضي الطرف الآخر.

3- في حالة قبول التسليم، يحدد تاريخ و مكان تسليم الشخص المطلوب باتفاق مشترك بين الطرفين.

4- يجب على الدولة الطالبة أن تتسلم الشخص المطلوب بواسطة أعوانها في ظرف ثمانية وعشرين (28) يوما إبتداءا من تاريخ القرار النهائي للتسليم.

5- عند انتهاء هذا الأجل يجوز الإفراج عن الشخص المطلوب، و يمكن للدولة المطلوب منها رفض تسليمه من أجل نفس الجريمة.

6- إذا حالت ظروف استثنائية دون تسليم أو تسلم الشخص المطلوب، وجب على الدولة المعنية بالأمر أن تحيط الدولة الأخرى بذلك قبل انقضاء أجل ثمانية وعشرين (28) يوما وتتفق الدولتان على تاريخ آخر للتسليم.

7- تخطر الدولة الطالبة الدولة المطلوب منها التسليم بالنتائج المترتبة عن الإجراءات الجزائية المتبعة ضد الشخص الذي تم تسليمه، وتزودها أيضا بناء على طلبها بنسخة من الحكم الذي حاز قوة الشيء المقضي فيه.

ب- إذا وافقت الدولة المطلوب منها التسليم على ذلك، شريطة تقديم طلب جديد لهذا الغرض، يكون مصحوبا بالوثائق المنصوص عليها في المادة 6 من هذه الاتفاقية، بالإضافة إلى تحرير محضر قضائي يتضمن تصريحات الشخص المسلم حول تمديد التسليم، ويمنحه إمكانية توجيه مذكرة دفاع إلى سلطات الدولة المطلوب منها التسليم.

ج- إذا أعيد تكييف الجريمة خلال سير الإجراءات، على أساس نفس الوقائع المشكلة للجريمة التي طلب من أجلها التسليم، شريطة أن يكون التكييف الجديد يسمح بالتسليم.

د- إذا وافق على ذلك الشخص الذي تم تسليمه.

المادة 15

القرار وتسليم الشخص

1- يجب على الدولة المطلوب منها التسليم أن تعلم الدولة الطالبة بقرارها الخاص بالتسليم في أقرب الآجال.

2- يجب على الدولة المطلوب منها تسبيب كل رفض كلي أو جزئي لطلب التسليم، مع إرفاق نسخة من القرار القضائي الذي قضى به، في حالة رغبة الدولة الطالبة في ذلك.

المادة 13

التسليم المؤجل أو المشروط

1- يجوز للدولة المطلوب منها التسليم، تأجيل تسليم الشخص المطلوب من أجل متابعته، أو لقضاء عقوبة حكم بها عليه عن جريمة أخرى غير تلك موضوع التسليم. وفي هذه الحالة تقوم الدولة المطلوب منها التسليم بإخطار الدولة الطالبة بذلك.

2- لا تحول أحكام الفقرة 1 من هذه المادة، دون التسليم المؤقت للشخص المطلوب تسليمه إلى الدولة الطالبة، شريطة أن تتم إعادته إلى الدولة المطلوب منها التسليم، بعد الانتهاء من إجراءات المتابعة في الدولة الطالبة.

المادة 14

قاعدة التخصيص

لا يجوز حبس الشخص الذي تم تسليمه طبقا لأحكام هذه الاتفاقية، أو محاكمته أو إدانته أو معاقبته أو الحد من حريته على إقليم الدولة الطالبة، من أجل أية جريمة أخرى سابقة، غير تلك التي طلب التسليم إلا في الحالات التالية :

أ- إذ لم يغادر الشخص الذي تم تسليمه إقليم الدولة التي سلم إليها في أجل خمس وأربعين (45) يوما التالية لإطلاق سراحه النهائي، وكان في استطاعته ذلك، أو إذا عاد إليه بمحض إرادته بعد مغادرته له.

3- تحفظ الحقوق، التي اكتسبها الغير حسن النية، على الأموال والأشياء المذكورة. وإذا كانت هذه الحقوق ثابتة يجب ردها إلى الدولة المطلوب منها التسليم في أقرب الآجال، على نفقة الدولة الطالبة وذلك عقب انتهائها من إجراءات المتابعة.

المادة 12

المعلومات التكميلية

1- يجوز للدولة المطلوب منها التسليم، إذا رأت أن المعلومات المقدمة تدعيما لطلب التسليم غير كافية، بالنظر إلى تشريعها المتعلق بتسليم المجرمين، أن تطلب معلومات تكميلية في آجال معقولة تحددها.

2- يجوز الإفراج عن الشخص المطلوب تسليمه، إذا كان محبوسا، وكانت المعلومات التكميلية المقدمة غير كافية أو لم تصل في المهلة المحددة. غير أن هذه الحالة لا تمنع الدولة الطالبة من تقديم طلب جديد للتسليم.

3- عندما يتم الإفراج عن الشخص المطلوب تسليمه طبقا للفقرة 2 من هذه المادة، يجب على الدولة المطلوب منها التسليم إخطار الدولة الطالبة متى كان ذلك ممكنا.

المادة 10

تعدد الطلبات

إذا طلب التسليم في آن واحد من طرف عدة دول من أجل نفس الجرائم أو عن جرائم مختلفة، تقرر الدولة المطلوب منها لأي من تلك الدول التي سيتم تسليم الشخص، آخذة بعين الاعتبار كافة الظروف، لاسيما وجود اتفاقية دولية ذات الصلة وإمكانية التسليم اللاحق بين الدول الطالبة، وتاريخ وصول الطلبات وخطورة الأفعال ومكان اقترافها.

المادة 11

حجز وتسليم الأموال والأشياء

1- عندما يقبل التسليم، يمكن للدولة المطلوب منها التسليم **أن** تسلم وفقا لتشريعها إلى الدولة الطالبة، بناء على طلبها، جميع الأموال والأشياء المتحصلة من الجريمة أو التي يمكن اتخاذها كأدلة إقناع.

2- يجوز إجراء تسليم الأموال و الأشياء المشار إليها أعلاه بالرغم من عدم تسليم الشخص المطلوب بسبب هروبه أو وفاته.

4- تخطر الدولة الطالبة دون تأخير بالمآل المخصص لطلبها.

5- يمكن الإفراج عن الشخص الموقوف مؤقتا إذا لم تستلم الدولة المطلوب منها التسليم في ظرف ستين (60) يوما من توقيفه، المستندات المبينة في المادة 6 من هذه الاتفاقية.

6- لا يتعارض الإفراج مع توقيف الشخص من جديد وتسليمه، إذا تلقت الدولة المطلوب منها التسليم لاحقا، طلب التسليم والوثائق المدعمة له.

المادة 9

إجراءات التسليم المبسطة

1- يمكن للدولة المطلوب منها التسليم، إذا كان تشريعها يجيز ذلك، أن تسمح بالتسليم المبسط، شريطة أن يعلن الشخص المطلوب تسليمه موافقته.

2- تعفى السلطات طالبة التسليم من القيام بالإجراءات المنصوص عليها في المادة 6 من هذه الاتفاقية، بعد الموافقة المكتوبة للشخص المطلوب تسليمه.

المادة 8

التوقيف المؤقت

1- في حالة الاستعجال، وبناء على طلب السلطات المختصة للدولة الطالبة يتم التوقيف المؤقت للشخص المطلوب تسليمه من طرف السلطات المختصة للدولة المطلوب منها في انتظار إرسال طلب التسليم والوثائق المذكورة في المادة 6 من هذه الاتفاقية.

2- يرسل طلب التوقيف المؤقت عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) أو البريد أو التلغراف أو أي طريق آخر يترك أثرا كتابيا.

3- يجب أن يشير الطلب إلى وجود أحد المستندات المنصوص عليها في المادة 6 من هذه الاتفاقية، مع الإفصاح عن نية إرسال طلب التسليم في الآجال المحددة في الفقرة 5 من هذه المادة. ويجب أن يبين زيادة على ذلك الجريمة التي يطلب التسليم من أجلها وعرضا وجيزا للوقائع ومكان وزمان ارتكاب الجريمة وأوصاف الشخص المطلوب تسليمه على وجه الدقة ما أمكن.

– المعلومات التي تثبت بأن الشخص المطلوب تسليمه هو نفسه الشخص الذي تمت إدانته،

– معلومات حول ظروف غياب الشخص عن المحاكمة في حالة إدانته غيابيا ومعلومات حول حق الطعن وكذا كل التفاصيل حول شكل هذا الطعن أو هذه المحاكمة،

– الأدلة التي تثبت ارتكاب الجريمة بالنظر إلى تشريع الدولة المطلوب منها التسليم وذلك في حالة إدانة الشخص غيابيا دون أن يكون غيابه عن جلسة المحاكمة إراديا.

المادة 7

المصادقة على الوثائق المدعمة

1- تقبل الوثائق المقدمة لتدعيم طلب التسليم طبقا للمادة 6 من هذه الاتفاقية، من طرف الدولة المطلوب منها التسليم، إذا كان مصادقا عليها قانونا.

2- لأغراض هذه الاتفاقية، تعتبر الوثيقة مصادقا عليها قانونا إذا كانت موقعة أو تم الإشهاد عليها من قبل قاض أو موظف مؤهل لدى الدولة الطالبة.

– عرض للوقائع وتكييفها القانوني مع الإشارة إلى المواد القانونية المطبقة،

– نسخة عن النصوص القانونية المقررة لعقوبة الجريمة المطلوب من أجلها التسليم،

ب– إذا كان الشخص متابعا، يرفق طلب التسليم بالإضافة إلى الوثائق المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة بـــ :

– أصل الأمر بالقبض أو نسخة منه مطابقة للأصل، أو أية وثيقة أخرى تكتسي نفس القوة، صادرة طبقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون الدولة الطالبة،

– نسخة من قرار الاتهام،

– المعلومات التي تبين بأن الجريمة قد ارتكبت من طرف الشخص المطلوب محاكمته طبقا لتشريع الدولة المطلوب منها التسليم،

ج– إذا تعلق الأمر بشخص تمت إدانته بجريمة طلب من أجلها التسليم، يرفق طلب تسليمه بالإضافة إلى الوثائق المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة بـــ :

– أصل قرار الإدانة أو نسخة منه مطابقة للأصل والمعلومات حول العقوبة الصادرة في حقه والمدة التي قضاها في الحبس تنفيذا لهذه العقوبة،

المادة 5

الضمانات الممنوحة من الدولة الطالبة

يمكن رفض التسليم إذا كانت الجريمة المطلوب من اجلها التسليم معاقبا عليها بعقوبة الإعدام في تشريع الدولة الطالبة وكانت العقوبة المقررة لنفس الجريمة في تشريع الدولة المطلوب منها غير ذلك، إلا إذا قدمت الدولة الطالبة ضمانات تعتبرها الدولة المطلوب منها التسليم كافية على أن عقوبة الإعدام لن يتم تنفيذها.

المادة 6

طلب التسليم والوثائق المطلوبة

1- يقدم طلب التسليم كتابيا ويوجه بالطريق الدبلوماسي.

2- يرفق طلب التسليم بـــ :

أ- في جميع الحالات:

- أوصاف دقيقة بقدر الإمكان، للشخص المطلوب تسليمه وكل معلومة من شأنها أن تساعد على تحديد هويته وجنسيته وتسمح إذا أمكن بتحديد مكان تواجده المحتمل،

2- يجوز رفض التسليم للأسباب التالية :

أ- إذا كان انقضاء الوقت منذ ارتكاب الجريمة قد جعل تسليم الشخص غير عادل أو تعسفي،

ب- إذا تقادمت الدعوى العمومية أو العقوبة حسب تشريع أحد الطرفين،

ج- إذا صدر عفو شامل في الدولة المطلوب منها التسليم أو الدولة الطالبة،

د- إذا ارتكبت الجريمة خارج إقليم الدولة الطالبة وكان تشريع الدولة المطلوب منها التسليم لا يسمح بمتابعة نفس الجرائم المرتكبة خارج إقليمها في مثل هذه الحالات.

هـ- إذا كان التسليم يمكن أن يشكل خرقا للمبادئ الدولية لحقوق الإنسان لاسيما تلك المنصوص عليها في العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه بنيويورك في 16 ديسمبر 1966،

و- إذا اعتبرت الجريمة كجريمة سياسية باستثناء الجرائم الإرهابية،

ز- إذا كانت الجريمة التي من أجلها يطلب التسليم جريمة عسكرية محضة.

المادة 3

رفض تسليم المواطنين

1- يمكن لأي طرف أن يسلم مواطنيه للطرف الآخر، شريطة أن يسمح تشريعه بذلك.

2- إذا رفضت الدولة المطلوب منها التسليم طلب تسليم أحد مواطنيها بسبب الجنسية، تلتزم وفقا لقانونها الداخلي بمتابعة الشخص الذي أرتكب جريمة معاقبا عليها في كلتا الدولتين ، وفي هذه الحالة توجه الدولة الطالبة بالطريق الدبلوماسي، طلب متابعة مصحوبا بالملفات والوثائق الموجودة بحوزتها.

3- تحاط الدولة الطالبة علما بالمآل المخصص لطلبها.

المادة 4

رفض التسليم

1- يرفض التسليم إذا صدر حكم نهائي في الدولة المطلوب منها أو في دولة أخرى من أجل الأفعال التي يطلب بسببها التسليم.

المادة الأولى

الالتزام بالتسليم

يلتزم الطرفان بأن يسلم كل منهما للآخر طبقا لأحكام هذه الاتفاقية عند حصول فعل يوجب التسليم، الأشخاص المطلوبين للمحاكمة أو لتنفيذ عقوبة لدى الدولة الطالبة.

المادة 2

الجرائم التي توجب التسليم

1- لأغراض هذه الاتفاقية، الجرائم التي توجب التسليم هي الجرائم المعاقب عليها بمقتضى قوانين كل من الطرفين بعقوبة الحبس أو أية عقوبة أخرى سالبة للحرية لا تقل عن سنة أو بعقوبة أشد. لا يسمح بتسليم المجرمين إلا إذا تعلق الطلب بشخص تمت إدانته بارتكابه مثل هذه الجرائم، ويجري البحث عنه لتنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها أو أية عقوبة أخرى سالبة للحرية، لا تقل مدتها عن أربعة أشهر أو بعقوبة أشد.

2- لأغراض هذه المادة، تطبق هذه الأحكام حتى لو كانت تشريعات الطرفين لا تصنف الجرائم في نفس الفئة أو لا تمنحها وصفا مماثلا.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية تتعلق بتسليم المجرمين
بين حكـــومة المملكـــة المتـــحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية وحكومة الجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية،

وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المشار إليهما فيما يأتي " بالطرفين"،

حرصا منهما على احترام الحقوق المخولة لكل شخص متابع كما عرفتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان،

وحرصا منهما على ضرورة احترام الكرامة الإنسانية وضمان حقوق الدفاع،

ورغبة منهما في تدعيم علاقات الصداقة التي تربط البلدين،

وانطلاقا من رغبتهما في تعزيز مجال التعاون فيما بينهما لمكافحة الإجرام بكل أشكاله،

ورغبة منهما في إقامة التعاون في ميدان تسليم المجرمين بين البلدين،

اتفقتا على ما يلي :

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

CONVENTION BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA ON EXTRADITION

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria hereinafter, referred to as "the Parties";

Conscious of the need to respect the rights conferred upon every person involved in criminal proceedings, as embodied in international instruments on human rights;

Conscious of the need to respect human dignity and to guarantee the rights of defence;

Desiring to strengthen the relations of friendship between the two countries;

Desiring to make more effective their co-operation in fighting criminality in all its forms;

Desirous to establish co-operation in matters related to extradition between the two countries;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

Obligation to Extradite

The Parties undertake to surrender to each other, in accordance with the provisions of this Convention, any person who is wanted for trial or punishment in the requesting State for an extraditable offence.

ARTICLE 2

Extraditable Offences

(1) For the purposes of this Convention, extraditable offences are offences which are punishable under the laws of both Parties by imprisonment or other deprivation of liberty for at least a period of one year or by a more severe penalty. Where a request for extradition relates to a person already convicted of such an offence who is wanted for the enforcement of a sentence of imprisonment or other deprivation of liberty, extradition shall be granted only if a sentence of imprisonment of at least four months, or a more severe penalty, has been imposed.

(2) For the purposes of this Article it shall not matter whether or not the laws of the Parties place the relevant conduct within the same category of offences or denominate the offence by the same or similar description.

ARTICLE 3

Refusal to Extradite Nationals

(1) Either Party may extradite its nationals to the other Party as permitted by its law.

(2) If it refuses to extradite one of its own nationals on the grounds of nationality, the requested State undertakes, in accordance with its domestic law, to prosecute that person if he or she has committed an offence, in which case the requesting State shall send through the diplomatic channel a request for prosecution accompanied by the relevant files and documents in its possession.

(3) The requesting State shall be informed of the result of its request.

ARTICLE 4

Refusal of Extradition

(1) Extradition shall be refused if final judgment has been passed in the requested State or in any other State in respect of the acts for which the person's extradition is sought;

(2) Extradition may be refused on the following grounds;

(a) if the passage of time since the offence was committed makes it unjust or oppressive to extradite the person;

(b) where the action or sentence has lapsed by prescription according to the laws of one of the other contracting parties;

(c) if an amnesty has been given in the requested or requesting State;

(d) if the relevant offence was committed outside the territory of the requesting State and the law of the requested State does not allow for prosecution of that offence in those circumstances;

(e) where the extradition would breach the international principles of human rights and in particular those provided for in the International

Covenant on Civil and Political Rights[1], done at New York on 16 December 1966;

(f) if the relevant offence is a political offence with the exception of terrorist offences;

(g) When the offence for which extradition is requested consists solely of a breach of military law.

ARTICLE 5

Assurances given by the Requesting State

If the offence for which extradition is requested is punishable by death under the law of the requesting State, and if in respect of such offence the death penalty is not provided for by the law of the requested State, extradition may be refused unless the requesting State gives such assurance as the requested State considers sufficient that the death penalty will not be carried out.

ARTICLE 6

Extradition Requests and Required Documents

(1) A request for extradition shall be made in writing and shall be presented through the diplomatic channel.

(2) The request for extradition shall be accompanied:

(a) In all cases by:

- as accurate a description as possible of the person whose extradition is sought, together with any other information that would help to establish identity, nationality and probable location; and

- a statement of facts of the offence(s), of their legal classification and reference to applicable law; and

- the relevant text of the law prescribing punishment for the offence for which extradition is requested.

(b) In addition to the requirements in paragraph (a) of this Article, a request for extradition of a person who is sought for prosecution shall be supported by:

[1] Treaty Series No. 6, 1977 Cm 6702

- the original or authenticated copy of the warrant of arrest or order having the same effect issued in accordance with the procedure laid down by the law of the requesting State; and

- a copy of the indictment or charging document; and

- such evidence as would justify committal for trial under the laws of the requested State.

(c) In addition to the requirements in paragraph (a) of this Article, a request for extradition relating to a person who has already been convicted of the offence for which extradition is sought shall be supported by:

- the original or an authenticated copy of the judgment of conviction and evidence of the sentence imposed and of any time served that counts towards that sentence; and

- evidence establishing that the person sought is the person to whom the conviction of guilt refers; and

- in the case of a person who has been convicted in absentia, information regarding the circumstances under which the person was absent from the trial and information regarding his right of appeal and full details of the form of that appeal or retrial; and

- in the case of a person who was convicted in absentia, and who did not deliberately absent himself from his trial, such evidence as would justify committal for trial under the laws of the requested State.

ARTICLE 7

Authentication of Supporting Documents

(1) The documents that, in accordance with Article 6 of this Convention, accompany a request for extradition shall be admitted in evidence in the requested State, if duly authenticated.

(2) A document is duly authenticated for the purposes of this Convention if it purports to be signed or certified by a judge or competent officer of the requesting State.

ARTICLE 8

Provisional Arrest

(1) In urgent cases, upon a request of the competent authorities of the requesting State, provisional arrest by the competent authorities of the requested State may be undertaken pending the receipt of the extradition request and the documents mentioned in Article 6 of this Convention.

(2) The request for provisional arrest shall be transmitted by the International Criminal Police Organization (INTERPOL), or by post, telegraph or any other means affording a record in writing.

(3) The availability of the documents mentioned in Article 6 of this Convention and the intention to forward a request for extradition within the time limits set out in the paragraph 5 of this Article must be stated in the request. The request must also state the offence in respect of which the extradition is requested, a brief summary of the facts of the offence, the place and the time of the commission of the offence and as accurate a description as possible of the person whose extradition is sought.

(4) The requesting State must be informed promptly about measures taken as regards its request.

(5) If the requested State does not receive all of the documents mentioned in Article 6 of this Convention within sixty (60) days of the date of the provisional arrest, the person may be released.

(6) Such release shall not preclude the re-arrest and extradition of the person if the request for extradition and supporting documents are subsequently received by the requested State.

ARTICLE 9

Waiver of Extradition

(1) The requested State, if not precluded by its law, may grant simplified extradition provided that the person whose extradition is sought consents to be extradited.

(2) After the person has provided written consent, the requesting authorities are exempted from the required formalities provided in Article 6 of this Convention.

ARTICLE 10

Competing Requests

If the extradition of a person is simultaneously requested by several States for the same or for different offences, the requested State may determine to which of those States the person is to be extradited, taking into account all the relevant circumstances and in particular: the existence of a relevant international convention, the possibility of a subsequent extradition between the requesting States, the dates of the receipt of the requests, the seriousness of the offences and the place of their commission.

ARTICLE 11

Seizure and Surrender of Property

(1) When extradition is granted, the requested State may in accordance with its law surrender to the requesting State, on its request, all objects obtained or used in the offence and any objects that might have evidential value.

(2) The mentioned property may be surrendered even if the request for extradition can not be carried out due to the escape or death of the person sought.

(3) Any rights which any third parties acting in good faith may have acquired in such property shall be duly respected. Where these rights exist, the property shall, at the expense of the requesting State, be returned to the requested State as soon as possible after the completion of the proceedings in the requesting State.

ARTICLE 12

Additional Information

(1) If the requested State considers that the information furnished in support of the request for extradition is not sufficient to fulfill the requirements of its law with respect to extradition, that State may request that additional information be furnished within such time as it reasonably specifies.

(2) If the person whose extradition is requested is under arrest and the additional information furnished is not sufficient or is not received within the time specified, the person may be released from custody but such release shall not preclude the requesting State from making a new request for extradition.

(3) Where the person sought is released from custody in accordance with paragraph 2 of this Article, the requested State shall notify the requesting State as soon as practicable.

ARTICLE 13

Postponed or Conditional Surrender

(1) The requested State may postpone the extradition of a person whose extradition is sought in order to bring criminal proceedings against the person, or so that the person may serve a sentence for an offence other than the offence for which extradition is requested. In this case, the requested State shall advise the requesting State accordingly.

(2) The provisions of paragraph 1 of this Article do not prevent the person sought being temporarily surrendered to the requesting State on condition that the said person be returned to the requested State after conclusion of the proceedings in the requesting State.

ARTICLE 14

Rule of Specialty

A person who has been extradited under the provisions of this Convention shall not be detained, judged, condemned, punished or deprived of liberty in the territory of the requesting State for an offence committed prior to extradition other than the one for which his extradition is granted, except:

(a) where the person extradited, having had the opportunity to leave the territory of the requesting State has not done so within forty five (45) days of final discharge, or has voluntarily returned to that state after having left it; or

(b) where the requested State consents. That State may require that a new request is presented, accompanied by the relevant documents referred to in Article 6 of this Convention as well as a record of any statement made by the extradited person in respect of the request for onward extradition and an indication whether he or she will be afforded an opportunity to defend himself or herself before the authorities of the requested State; or

(c) where during the course of proceedings, the offence is re-classified to another offence based on the same facts as the offence for which extradition is granted, provided that the new offence is an extraditable offence; or

(d) where the extradited person consents.

9

ARTICLE 15

Decision and Surrender of the Person

(1) The requested State shall inform, as soon as possible, the requesting State of its decision on the request for extradition.

(2) If the request is denied in whole or in part, the requested State shall provide reasons for the denial and provide copies of pertinent judicial decisions upon request.

(3) If the extradition is granted, the Parties shall agree on the date and place for the extradition of the person sought.

(4) The requesting State shall through its agents receive the person within twenty eight (28) days from the date of the final extradition order.

(5) If that period expires, the person may be released and the requested State may refuse to extradite that person for the same offence.

(6) However, if exceptional circumstances prevent a Party from surrendering or receiving the person to be extradited within twenty eight (28) days, the State concerned shall inform the other State before the expiry of the period and the two States shall agree another date for the extradition.

(7) The requesting State shall also inform the requested State of the result of the criminal proceedings instituted against the extradited person and shall, in addition, on request, provide the requested State with a copy of the judgment having the force of res judicata.

ARTICLE 16

Re-extradition to a Third State

The State to which the person has been extradited shall not extradite that person to another State without the consent of the Party that extradited him, except where the person has not left the territory of the requesting State or returned to it as contemplated in the paragraph (a) of Article 14 of this Convention.

ARTICLE 17

Escape of Requested Person

If the extradited person escapes before the conclusion of his prosecution or sentence and returns to the territory of the requested State, he will be re-extradited

after receiving a new extradition request without supporting documents unless new facts occur justifying the request for further documents.

ARTICLE 18

Transit

(1) Where a person is to be extradited to a Party from a third State through the territory of the other Party, the Party to which the person is to be extradited shall request the other Party to permit the transit of that person through its territory. This does not apply where air transport is used and no landing in the territory of the other Party is scheduled.

(2) Upon receipt of such a request, which shall contain relevant information, the requested State shall deal with this request pursuant to procedures provided by its own law. The requested State shall grant the request expeditiously unless its essential interests would be prejudiced thereby.

(3) In the event of an unscheduled landing, the Party to be requested to permit transit may, at the request of the escorting officer, hold the person in custody for 48 hours, pending receipt of the transit request to be made in accordance with paragraph 1 of the present Article.

ARTICLE 19

Representation

Each Party shall grant to the other Party the most appropriate legal representation without fees, as permitted by its internal law.

ARTICLE 20

Expenses

Except for the costs of conveying the extradited person, which shall be borne by the requesting State, expenses resulting from the extradition shall be borne by the State in whose territory they were incurred.

ARTICLE 21

Exchange of Information about Extradition Law

The Parties shall exchange, on request, information about the national law on extradition.

ARTICLE 22

Language

Any request for extradition and supporting documents shall be written in the language of the requesting State and shall be accompanied by a translation into the language of the requested State.

ARTICLE 23

Application

(1) This Convention shall apply to offences committed before or after the date on which it enters into force.

(2) This Convention shall apply:

(a) In relation to the United Kingdom: to Great Britain and Northern Ireland and to any territory for whose international relations the United Kingdom is responsible and to which this Convention has been extended by exchange of Notes between the two Parties; and

(b) To the People's Democratic Republic of Algeria.

(3) The application of this Convention to any territory in respect of which extension has been made in accordance with paragraph 2 of this Article may be terminated by either State giving six months' written notice to the other through the diplomatic channel.

(4) A request by the People's Democratic Republic of Algeria for the extradition of an offender who is found in any of the territories to which this Convention applies in accordance with paragraph 2 of this Article may be made to the Governor or other competent authority of that territory, who may take the decision himself or refer the matter to the Government of the United Kingdom for its decision. A request on the part of any of the territories to which this Convention applies in accordance with paragraph 2 of this Article for the extradition of an offender who is found in the Democratic People's Republic of Algeria may be made to the Government of the Democratic People's Republic of Algeria by the Governor or other competent authority of that territory in as much as it is allowed by the domestic law and procedures of the Democratic People's Republic of Algeria.

ARTICLE 24

Ratification

This Convention shall be ratified in accordance with the constitutional requirements of both Parties.

ARTICLE 25

Entry into Force of this Convention

This Convention shall enter into force thirty (30) days after the exchange of the instruments of ratification.

ARTICLE 26

Amendment and Termination

(1) The Parties may agree to amend this Convention, provided that the same legal procedures required for entry into force are followed.

(2) Subject to paragraph 3 of this Article, this Convention shall remain in force for an unlimited period of time.

(3) Either of the Parties may terminate this Convention at any time.

(4) The termination shall take effect six (6) months from the date on which the decision to terminate the Convention was notified in writing to the other Party.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorized by their respective governments, have signed this Convention.

Done in duplicate at London on this eleventh day of July 2006, in the English and Arabic languages, both texts being equally authoritative.

For the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:

JOHN REID

For the Government of the People's Democratic Republic of Algeria:

TAYEB BELAIZ

[TRANSLATION – TRADUCTION]

CONVENTION D'EXTRADITION ENTRE LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME-UNI DE GRANDE-BRETAGNE ET D'IRLANDE DU NORD ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire, dénommés ci-après « les Parties »,

Conscients de la nécessité de respecter les droits accordés à toute personne partie à une procédure pénale, tels qu'ils sont énoncés dans les actes internationaux sur les droits de l'homme,

Conscients de la nécessité de respecter la dignité humaine et de garantir les droits de défense,

Désireux de renforcer les relations d'amitié entre les deux pays,

Désireux de renforcer leur collaboration en matière de lutte contre la criminalité sous toutes ses formes,

Désireux d'établir une coopération en matière d'extradition entre les deux pays,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Obligation d'extrader

Les Parties s'engagent à se remettre mutuellement, conformément aux dispositions de la présente Convention, tout individu réclamé aux fins de jugement ou de sanction dans l'État requérant pour une infraction passible d'extradition.

Article 2. Infractions passibles d'extradition

(1) Aux fins de la présente Convention, donnent lieu à extradition les infractions punies par la législation de chacune des Parties d'une peine d'emprisonnement ou autre peine de privation de liberté d'au moins un an ou d'une peine plus lourde. Lorsqu'une demande d'extradition concerne une personne déjà condamnée pour une telle infraction et réclamée aux fins de l'exécution d'une peine d'emprisonnement ou autre privation de liberté, l'extradition n'est accordée que si une peine d'emprisonnement d'au moins quatre mois ou une peine plus lourde a été imposée.

(2) Aux fins du présent article, il n'importe pas que les lois des Parties placent la conduite concernée dans la même catégorie d'infractions ou non ou désignent ou non l'infraction selon la même description ou une description similaire.

Article 3. Refus de l'extradition

(1) Toute Partie peut extrader ses ressortissants pour les livrer à l'autre Partie dans les limites de ce qui est permis par son droit.

(2) Si elle refuse d'extrader l'un de ses propres ressortissants sur la base de la nationalité, la partie requise s'engage, conformément à son droit interne, à poursuivre cette personne si celle-ci a commis un délit auquel cas l'État requérant adresse par la voie diplomatique, une demande de poursuite accompagnée des dossiers et documents afférents en sa possession.

(3) L'État demandeur doit être informé des résultats de sa demande.

Article 4. Refus d'extradition

(1) L'extradition sera refusée si un jugement final a été prononcé dans l'État requis ou dans tout autre état relativement aux actes pour lesquels l'extradition de la personne est demandée;

(2) L'extradition peut être refusée pour les raisons suivantes :

(a) Si le temps passé depuis que l'infraction a été commise rend injuste ou oppressive l'extradition de la personne;

(b) Lorsque l'action ou la peine a expiré par prescription conformément aux lois de l'une des autres Parties contractantes;

(c) Si une amnistie a été accordée dans l'État requis ou requérant;

(d) Si le délit concerné a été commis hors du territoire de l'État demandeur et si la loi de l'État requis n'autorise pas la poursuite de ce délit dans ces circonstances;

(e) Si l'extradition avait pour effet de violer les principes internationaux des droits de l'homme et en particulier ceux prévus par le Pacte international relatif aux droits civils et politiques signé à New York le 16 décembre 1966;

(f) Si le délit concerné est un délit politique à l'exception des délits terroristes;

(g) Lorsque le délit pour lequel l'extradition est demandée consiste uniquement à avoir enfreint le droit militaire.

Article 5. Garanties données par l'État requérant

Lorsque l'infraction pour laquelle l'extradition est demandée est punie par la peine capitale selon la législation de l'État demandeur et qu'en revanche, cette peine n'est pas prévue pour la même infraction dans l'État requis, l'extradition peut être refusée à moins que l'État demandeur ne donne la garantie à l'État requis que la peine capitale ne sera pas appliquée.

Article 6. Demandes d'extradition et documents requis

(1) Une demande d'extradition est présentée par écrit et par la voie diplomatique.

(2) La demande d'extradition est accompagnée :

(a) Dans tous les cas :

- D’une description aussi précise que possible de la personne dont l’extradition est demandée, ainsi que de toute autre information qui aiderait à établir son identité, sa nationalité et le lieu probable où elle se trouve; et
- D’un exposé des faits, de leur classification juridique et de la référence au droit applicable; et
- Du texte de loi prescrivant la condamnation pour le délit pour lequel l’extradition est demandée.

(b) Outre les pièces exigées au paragraphe (a) du présent article, la demande d’extradition d’une personne recherchée aux fins d’être poursuivie en justice est accompagnée :

- De l’original ou de l'expédition authentique d’un mandat d’arrêt ou d’une ordonnance ayant le même effet rendue conformément à la procédure définie par la loi de l’État requérant; et
- D’une copie de l’acte d’accusation ou du document accusant la personne; et
- De toute pièce probante justifiant l’ordonnance de renvoi en vertu de la législation de l’État requis.

(c) Outre les pièces exigées au paragraphe (a) du présent article, la demande d’extradition d’une personne déjà reconnue coupable du délit au titre duquel l’extradition est demandée doit être également accompagnée :

- De l’original ou de l'expédition authentique du jugement de condamnation et des preuves de la peine infligée et de toute durée de cette peine déjà purgée; et
- Des preuves établissant que la personne recherchée est la personne à laquelle la conviction de culpabilité se rapporte; et
- Dans le cas d'une personne qui a été condamnée par contumace, des renseignements concernant les circonstances dans lesquelles la personne a été absente au procès et des renseignements concernant son droit d’appel et tous les détails sur la forme que peut prendre cet appel ou ce nouveau procès; et
- Dans le cas d'une personne qui a été condamnée par contumace, et qui n’a pas été délibérément absente à son procès, de toute pièce probante justifiant l’ordonnance de renvoi en vertu de la législation de l’État requis.

Article 7. Authentification des pièces justificatives

(1) Les documents qui, conformément à l'article 6 de la présente Convention, accompagnent une demande d'extradition sont admis à titre de preuve dans l'État requis s'ils sont dûment authentifiés.

(2) Un document est dûment authentifié aux fins de la présente Convention s'il s'avère être signé ou certifié par un juge ou un fonctionnaire compétent de l'État requis.

Article 8. Arrestation provisoire

(1) Dans certains cas urgents, sur la demande des autorités compétentes de l'État requérant, les autorités compétentes de l'État requis peuvent procéder à une arrestation provisoire en attendant la réception de la demande d'extradition et des pièces justificatives visées à l'article 6 de la présente Convention.

(2) La demande d'arrestation provisoire est transmise par l'Organisation internationale de la police criminelle (Interpol) ou par la voie postale ou télégraphique ou par tout autre moyen laissant une trace écrite.

(3) La disponibilité des documents mentionnés à l'article 6 de la présente Convention et l'intention d'adresser une demande d'extradition dans le délai énoncé au paragraphe 5 du présent article, doivent être indiqués dans la demande. La demande doit aussi préciser l'infraction ayant motivé la demande d'extradition, un bref exposé des faits, le lieu et le moment de la perpétration de l'infraction et une description aussi précise que possible de la personne dont l'extradition est demandée.

(4) L'État requérant doit être rapidement informé des mesures prises en ce qui concerne sa demande.

(5) Si l'État requis ne reçoit pas toutes les pièces mentionnées à l'article 6 de la présente Convention dans les soixante (60) jours suivant la date de l'arrestation provisoire, la personne peut être libérée.

(6) Cette libération ne s'oppose pas à une nouvelle arrestation et à l'extradition de la personne si la demande d'extradition et les documents devant être soumis à cette fin sont ultérieurement reçus par l'État requis.

Article 9. Renonciation à l'extradition

(1) L'État requis, si sa législation ne s'y oppose pas, pourra accorder une extradition simplifiée à condition que la personne dont l'extradition est demandée accepte d'être extradée.

(2) Après que la personne a donné son accord écrit, les autorités requérantes sont exemptes des formalités requises prévues par l'article 6 de la présente Convention.

Article 10. Concours de demandes

Si l'extradition d'un individu est simultanément demandée par plusieurs États soit pour les mêmes faits, soit pour des faits différents, l'État requis peut décider auquel de

ces États la personne doit être extradée, en tenant compte de toutes les circonstances pertinentes, notamment l'existence d'une convention internationale pertinente, la possibilité d'une extradition ultérieure entre les États requérants, des dates de réception des demandes, de la gravité des infractions et du lieu de leur perpétration.

Article 11. Saisie et remise des biens

(1) Lorsqu'une extradition est acceptée, l'État requis peut, conformément à sa législation, remettre à l'État requérant, sur sa demande, tous les objets obtenus ou utilisés lors de l'infraction ainsi que tous les objets qui peuvent avoir une valeur de preuve.

(2) Les objets mentionnés peuvent être restitués même si la demande d'extradition ne peut pas être appliquée du fait de l'évasion ou de la mort de l'individu réclamé.

(3) Tous droits que des tierces parties agissant de bonne foi auraient acquis sur ces objets sont dûment respectés. Lorsque de tels droits existent, les objets sont, aux frais de l'État requérant, restitués à l'État requis dans les meilleurs délais à la fin de l'action en justice dans l'État requérant.

Article 12. Complément de renseignements

(1) Si l'État requis estime que les renseignements présentés à l'appui de la demande d'extradition ne sont pas suffisants pour satisfaire les exigences de sa législation à l'égard de l'extradition, il peut demander que soient fournis des renseignements additionnels, dans le délai qu'il indique raisonnablement.

(2) Si l'individu dont l'extradition est demandée est détenu et si les informations complémentaires présentées ne sont pas encore suffisantes ou ne sont pas reçues dans les délais fixés, l'individu peut être remis en liberté mais cet élargissement ne s'oppose pas à ce que l'État requérant présente une nouvelle demande d'extradition.

(3) Lorsque la personne réclamée est remise en liberté conformément au paragraphe 2 du présent article, l'État requis avertira l'État requérant dès que possible.

Article 13. Extradition différée ou temporaire

(1) L'État requis peut ajourner l'extradition d'une personne dont l'extradition est demandée afin d'intenter une procédure pénale à son encontre ou de façon à ce qu'elle puisse purger une peine pour une infraction autre que celle pour laquelle l'extradition est demandée. Dans ce cas, l'État requis en avise l'État requérant.

(2) Les dispositions du paragraphe 1 du présent article n'empêchent pas la personne réclamée d'être temporairement remise à l'État requérant, à condition que ladite personne soit restituée à l'État requis à la fin de l'action en justice engagée sur le territoire de l'État requérant.

Article 14. Règle de la spécialité

La personne extradée conformément aux dispositions de la présente Convention ne peut pas être arrêtée, jugée, condamnée, punie ou privée de liberté sur le territoire de l'État requérant pour une infraction antérieure à l'extradition différente de celle qui motive son extradition, sauf :

(a) Si la personne extradée ayant eu la possibilité de quitter le territoire de l'État requérant, ne l'a pas fait dans les quarante-cinq (45) jours courant à compter de la date à laquelle elle aura été définitivement renvoyée ou, l'ayant quitté, y est revenue; ou

(b) Si l'État requis y consent. Cet État peut demander qu'une nouvelle requête soit présentée, accompagnée des documents pertinents auxquels il est fait référence à l'article 6 de la présente Convention et d'une transcription de toute déclaration faite par la personne extradée au sujet de la demande d'extradition, ainsi que d'une indication précisant si elle aura la possibilité de se défendre devant les autorités de l'État requis; ou

(c) Si, au cours de la procédure, l'infraction est placée dans une classification différente sur la base des mêmes faits que le délit pour lequel l'extradition est accordée, à condition que le nouveau délit soit de nature à donner lieu à extradition; ou

(d) Lorsque l'individu extradé y consent.

Article 15. Décision et remise de la personne

(1) L'État requis informera le plus tôt possible l'État requérant de la décision qu'il a prise concernant la demande d'extradition.

(2) L'État requis doit donner les raisons de tout rejet total ou partiel de la demande d'extradition et communiquer à l'État requérant une copie des décisions rendues par ses tribunaux.

(3) Si l'extradition est acceptée, les Parties s'entendent sur la date et le lieu d'extradition de la personne réclamée.

(4) L'État requérant reçoit la personne par l'intermédiaire de ses agents dans les vingt-huit (28) jours suivant la date de l'ordre d'extradition final.

(5) Si ce délai expire, la personne peut être libérée et l'État requérant peut refuser de l'extrader pour la même infraction.

(6) Toutefois, dans le cas de circonstances exceptionnelles empêchant une Partie de remettre ou de recevoir l'extradé dans un délai de vingt-huit (28) jours, l'État intéressé en informera l'autre État avant l'expiration du délai et les deux États se mettront d'accord sur une autre date d'extradition.

(7) L'État requérant informe aussi l'État requis des résultats de la procédure pénale engagée à l'encontre de la personne extradée et fournit en outre à l'État requis une copie du jugement ayant autorité de chose jugée.

Article 16. Réextradition à un État tiers

L'État auquel la personne a été extradée n'extrade pas cette personne vers un autre État sans le consentement de la Partie qui l'a extradée, sauf dans le cas où l'intéressé n'a pas quitté le territoire de l'État requérant ou n'y est pas retourné comme prévu au paragraphe (a) de l'article 14 de la présente Convention.

Article 17. Évasion de la personne requise

Si la personne extradée s'évade avant la fin de son accusation ou de sa peine et retourne sur le territoire de l'État requis, elle sera réextradée après avoir reçu une nouvelle demande d'extradition sans documents l'accompagnant à moins que de nouveaux faits ne justifient la demande d'autres documents.

Article 18. Transit

(1) En cas d'extradition vers le territoire d'une Partie à partir d'un État tiers en empruntant le territoire de l'autre Partie, la Partie vers le territoire de laquelle la personne doit être extradée demandera à l'autre Partie d'autoriser le passage en transit de l'intéressé sur son territoire. La présente disposition ne s'applique pas lorsque le transport s'effectue par air et qu'aucun atterrissage sur le territoire de l'autre Partie n'est prévu.

(2) À réception d'une telle demande, qui contiendra les informations pertinentes, l'État requis traitera cette demande conformément aux procédures prévues dans sa législation. L'État requis accèdera à cette demande sans délai à moins qu'elle ne compromette ses intérêts essentiels.

(3) En cas d'atterrissage imprévu, la Partie à laquelle la demande d'autorisation de transit doit être adressée pourra, à la demande de l'agent chargé de l'escorte, détenir l'individu extradé pendant 48 heures, en attendant de recevoir la demande d'autorisation de transit qui sera présentée conformément aux dispositions du paragraphe 1 du présent article.

Article 19. Représentation

Chaque Partie accorde gratuitement à l'autre Partie la représentation juridique la plus appropriée, dans les limites de ce qui est permis par son droit national.

Article 20. Dépenses

À l'exception des frais de convoyage de la personne extradée, qui sont à la charge de l'État requérant, les dépenses résultant de l'extradition sont à la charge de l'État sur le territoire duquel elles ont été encourues.

Article 21. Échange d'information sur la législation relative à l'extradition

Les Parties échangent, sur demande, les informations sur la législation nationale relative à l'extradition.

Article 22. Langue

La demande d'extradition et les documents qui l'accompagnent seront rédigés dans la langue de l'État requérant et seront accompagnés d'une traduction dans la langue de l'État requis.

Article 23. Application

(1) La présente Convention s'applique aux infractions commises avant ou après le jour auquel elle entre en vigueur.

(2) La présente Convention s'applique :

(a) Dans le cas du Royaume-Uni : à la Grande-Bretagne et à l'Irlande du Nord ainsi qu'à tout territoire dont le Royaume-Uni est chargé des relations internationales et auquel la présente Convention aura été rendue applicable par échange de notes entre les deux Parties; et

(b) À la République algérienne démocratique et populaire.

(3) L'application de cette convention à tout territoire auquel il aura été rendu applicable conformément au paragraphe 2 du présent article, peut être dénoncée par l'un ou l'autre des États avec un préavis écrit de six mois à l'autre Partie par la voie diplomatique.

(4) La République algérienne démocratique et populaire peut demander l'extradition de l'auteur d'un délit se trouvant dans l'un des territoires auxquels la présente Convention s'applique conformément au paragraphe 2 du présent article, au Gouverneur ou à toute autre autorité compétente de ce territoire, qui peut prendre la décision lui-même ou soumettre la demande à la décision du Gouvernement du Royaume-Uni. Une demande émanant d'un des territoires auxquels la présente Convention s'applique conformément au paragraphe 2 du présent article pour l'extradition de l'auteur d'un délit qui se trouve sur le territoire de la République algérienne démocratique et populaire peut être faite au Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire par le gouverneur ou toute autre autorité compétente de ce territoire dans la mesure où elle est autorisée par le droit national et les procédures de la République algérienne démocratique et populaire.

Article 24. Ratification

La présente Convention sera ratifiée conformément aux exigences constitutionnelles des deux Parties.

Article 25. Entrée en vigueur de la présente Convention

La présente convention entrera en vigueur trente (30) jours après l'échange des instruments de ratification.

Article 26. Amendement et dénonciation

(1) Les Parties peuvent convenir de modifier la présente Convention, à condition que les mêmes procédures légales requises pour l'entrée en vigueur soient suivies.

(2) Sous réserve du paragraphe 3 du présent article, la présente Convention restera en vigueur pour une durée indéfinie.

(3) L'une quelconque des Parties peut dénoncer la présente Convention à tout moment.

(4) La dénonciation prend effet six (6) mois après le jour auquel la décision de dénoncer la Convention a été notifiée par écrit à l'autre Partie.

EN FOI DE QUOI les soussignés, à ce dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont signé la présente Convention.

FAIT à Londres le 11 juillet 2006 en deux exemplaires originaux, en langues anglaise et arabe, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :

JOHN REID

Pour le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire :

TAYEB BELAIZ